



اسم المقال: أثر التجارة الالكترونية وبعض المتغيرات الاقتصادية في تدفق رأس المال الأجنبي لعينة مختارة من الدول الآسيوية باعتماد التصنيف الصناعي

اسم الكاتب: أ.م. أنمار أمين حاجي، م.م. محمد نايف محمود

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3034>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 00:11 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناءمجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

[info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراشدین كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



## اثر التجارة الالكترونية وبعض المتغيرات الاقتصادية في تدفق رأس المال الأجنبي لعينة مختارة من الدول الآسيوية بأعتماد التصنيف الصناعي

محمد نايف محمود

مدرس مساعد/قسم العلوم المالية والمصرفية  
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

أنمار أمين حاجي

أستاذ مساعد/قسم الاقتصاد  
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

### المستخلص

تعد التجارة الإلكترونية أحد المتغيرات المعاصرة التي برزت في الحياة الاقتصادية و تؤثر بصورة مباشرة في تدفق رأس المال الأجنبي. إن التبادل الإلكتروني أدى إلى سهولة تدفق رأس المال بأنواعه المختلفة سواء الاستثمار المباشر أو الاستثمار المحفظي أو الأنواع الأخرى. فضلاً عن ذلك فإن تنافس دول جنوب شرق آسيا لجذب رأس المال الأجنبي أصبحت حقيقة يفرضها واقع ما تقدمه هذه الدول من ضمانات متعددة وامتيازات وتسهيلات مختلفة، وإزاء هذه التطورات تحاول الدراسة الوقوف عند التأثير الاقتصادي للتجارة الإلكترونية في تدفق رأس المال الأجنبي، فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنتائج المحلي الإجمالي وسعر الصرف ومعدل التضخم وحجم التجارة الخارجية في دول العينة حسب درجة تطورها الصناعي، كما يحاول هذا البحث تقييم الأداء الاقتصادي لدول العينة وقدرتها على جذب رؤوس الأموال الأجنبية لمدة ١٩٧٠-٢٠٠٢.

### مقدمة

تؤكد معظم الدراسات المستقبلية على أن شكل وتوزيع القوى وتوازنها في العالم في القرن الواحد والعشرين سيحدد بوساطة مجموعة صغيرة من البلدان التي تملك وسائل التكنولوجيا المتقدمة اذ شهد العالم في الآونة الأخيرة تغيرات كبيرة سيكون لها آثار على نمط الحياة البشرية ومصادر الثروة والدخل، فضلاً عن العلاقات والسياسات الاقتصادية بين الدول وداخل كل دولة، في مقدمة تلك التغيرات العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، وقد أحدثت هذه التغيرات تحولات شاملة في العديد من اقتصاديات العالم نتيجة هذه التحولات ظهرت أدبيات جديدة في مجالات الاقتصاد والإدارة، فكانت كتابات عن الاقتصاد الرقمي والنقود الإلكترونية والأسهم والسندا

ت التي يتم بيعها الكترونيا.

### أهمية البحث

يعد تدفق رأس المال الأجنبي محركاً للاقتصاد الآسيوي سواء للدول الصناعية أو شبه الصناعية فيها، ومدى تأثر هذا التدفق في المتغيرات الاقتصادية المختلفة خاصة في ظل ثورة التكنولوجيا والاتصالات المرتبطة أصلاً بالتطور الصناعي.

### مشكلة البحث

على الرغم من التطورات الحاصلة في المجال التقني والاقتصادي والجهود المبذولة في ذلك إلا أن الإجراءات المتخذة لجذب رؤوس الأموال كانت غير كفؤة في البلدان غير الصناعية وكفؤة في البلدان الصناعية؛ مما دعا إلى البحث في هذه المشكلة ودراسة أسبابها وأفاقها المستقبلية وأبعادها.

### **هدف البحث**

١. دراسة الأبعاد الاقتصادية للتجارة الالكترونية ومدى تأثيرها في تدفق رأس المال الأجنبي. اذ تعد التجارة الالكترونية أداة جذب في تدفق رأس المال الأجنبي في ظل العولمة الاقتصادية.
٢. تقدير اثر المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الإيرادات الحكومية وحجم الصادرات والتضخم على تدفق رأس المال الأجنبي
٣. دراسة حجم تدفق رأس المال الأجنبي لدول العينة خلال مدة الدراسة والوقوف عند التغيرات التي طرأت على اقتصadiات دول العينة في ظل النظام الدولي الجديد.

### **فرضية البحث**

يفترض البحث أن تدفق رأس المال الأجنبي يتتأثر بالتجارة الالكترونية التي تعتمد أساساً على درجة التطور الصناعي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف.

### **منهج البحث**

وسعياً لاختبار فرضية البحث فقد تم إجراء دراسة تطبيقية باستخدام التحليل الوصفي والكمي وفق المنهج التجريبي لمدة ٢٠٠٢-١٩٧٠.

### **أولاً: الاطار النظري تدفق رأس المال الأجنبي Concept of Foreign Capital Flow - المفهوم**

تشير التطورات الحديثة في الاقتصاد العالمي إلى ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ويتمثل ذلك في زيادة حجم معاملات السلع وتنوعها والخدمات العابرة للحدود نتيجة التطور في اقتصadiات الحجم للشركات ووفرات الحجم الكبيرة، مما دعا الشركات والبلدان إلى البحث عن الأسواق في مختلف دول العالم، فضلاً عن تعاظم تدفق رأس المال الأجنبي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في المحافظ المالية مع سرعة انتشار التكنولوجيا كنتيجة للتطور الصناعي.

ولا يوجد اتفاق على تحديد أنواع رأس المال الأجنبي من حيث التصنيفات والمتغيرات لكل نوع وحسب المؤسسات الاقتصادية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فضلاً عن اختلاف المؤلفين والكتاب، اذ وردت العديد من التعريفات لمفهوم رأس المال الأجنبي. وأهمها:

- أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD على أن رأس المال الأجنبي يشير إلى الاستثمار من الأشخاص أو المنظمين الذين لديهم مراكز اقتصادية في بلدانهم، فضلاً عن البلدان التي يستثمرون فيها. وحسب تصنيف الحسابات القومية لصندوق النقد الدولي International Monetary Fund فإن رأس المال الأجنبي أو (الاستثمار الأجنبي) يصنف على الأقسام الآتية:
  ١. الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment : وهو نوع من الاستثمار الدولي International Investment، الذي يكون فيها أحد المقيمين في بلد معين مستثمرا في بلد آخر.
  ٢. الاستثمار في المحافظ المالية Foreign Portfolio Investment، ويتضمن أدوات استثمار مختلفة تصدر من المؤسسات والأسوق المالية والنقدية المختلفة، مثل السندات Bonds والأسهم Equities، وكذلك الاستثمار في سوق النقود Exchange Market من خلال بيع العملات وشرائها.
  ٣. استثمارات أخرى، مثل احتياطيات السلطات الأجنبية، والقطاعات الرسمية المقيمة .

**أنواع تدفق رأس المال الأجنبي وأشكاله Kinds of Foreign Capital Flow**  
ما تقدم يمكن تصنيف تدفق رأس المال الأجنبي على النحو الآتي:

١. الإعانات والمساعدات الأجنبية **Foreign Aid**

الإعانات: هي الأموال المقدمة لغير الأغراض التجارية، وإذا كانت بشكل قروض تكون بشروط ميسرة (بايز، ١٩٧٧، ١٣). ويوجد العديد من المشكلات التي تتعلق بالإعانات منها:

  - أ. عندما ترتبط الإعanaة بمشروع معين، فإن هذا المشروع قد لا يتلاءم مع التفضيلات أو الحاجات القومية للبلاد المتلقية، وقد تشرط الدول المانحة إتفاق جزء من الإعanaة على استيراد المواد واللوازم من شركات الدول المانحة وغالباً ما تكون الإعانات باتجاه السلع الاستهلاكية .
  - ب. كثيراً ما تؤثر الدول المانحة على القرار السياسي للبلاد المتلقية، فهي ليست دائما ذات هدف إنساني.
  - ت. إعanaات ليست كافية وجزء منها يقدم بشكل لا يعطى المرونة الكافية في توجيهها إلى القطاعات الأكثر احتياجاً، وقسم منها يقدم بصورة إعanaة عسكرية (المحاسبين، ٢٠٠١، ٢٣).
  - ث. وأحياناً تسعى الدول المتلقية للإعانات إلى تجاهل التكاليف البيئية في سبيل استحسان الإعanaة.

## ٢. القروض الخارجية External Loans

وهي الأموال التي تفرضها مصادر الإقراض الأجنبية المتعددة مثل المصادر الثنائية الحكومية Bilateral والمتحدة مثل الهيئات الدولية أو الإقليمية Multilateral

ومنها صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية الدولية مثل: بنك آسيا للتنمية European Development Bank وبنك الاستثمار الأوروبي Asian Development Bank وتسما بالقروض العامة Public Loans . ومصادر خاصة مثل الشركات والبنوك تسما بالقروض الخاصة Private Loans (عجمية وقريبة، ١٩٧٨، ١٦٢) بناءً على مجموعة من القواعد والأسس المالية التجارية، ووفقاً لظروف السوق مع التعهد بإعادة القرض مع الفوائد المستحقة ويترتب على القروض أعباء تتحملها الدولة المقترضة والتي يعبر عنها بخدمة الدين، وهي مدفوعات دورية يتم الاتفاق عليها عند عقد القروض وهذه المدفوعات تمثل بالاقساط والفوائد (الباشا، ٢٠٠١، ٩).

### **٣. الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment**

أول من استخدم مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر عام ١٩٣٠ هو Herbert Feis ويطلق على الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر على أسواق الأوراق المالية (الجميل، ٢٠٠١، ٢٤٥). والاستثمار الأجنبي المباشر FDI يعني تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات في المشروع المعين أو كلها، هذا فضلاً عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك Joint Venture، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتسيير في حالة ملكيته المطلقة للمشروع Wholly Owned Investment Project وقيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة Host Countries (أبو قحف ، ٢٠٠١، ٣٦٦).

أما صندوق النقد الدولي IMF فقد عرف الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر ١٥٪ أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم المؤسسة محدودة، أو ما يعادل ذلك بالنسبة لمؤسسة فردية (Imf, 1997, 18). في حين ترى منظمة التجارة العالمية WTO أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته ([www.two.org](http://www.two.org)).

### **٤. الاستثمار في المحافظ المالية Foreign Portfolio Investment**

أول من أطلق مصطلح FPI (Mathew Simon) سنة ١٩٦٧، ويتضمن الاستثمار في السندات الحكومية والمؤسسية، وكذلك القروض المصرفية طويلة الأجل وأموال ملكية الأسهم (الجميل، ٢٠٠١، ٢٤٥).

ويعرف الـ FPI بأنه تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات لبعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري ويعد الاستثمار في الأوراق المالية استثماراً قصيراً الأجل بالمقارنة مع الـ FPI (أبو قحف، ٢٠٠١، ٣٦٧).

## **التجارة الإلكترونية**

### **مفهوم التجارة الإلكترونية Concept of Electronic Commerce**

تعد التجارة الإلكترونية أحد المصطلحات الجديدة التي دخلت في الحياة الاقتصادية حديثاً، وأصبحت تتداول في العديد من الأنشطة المرتبطة بثورة تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات لتكون جزءاً من الواقع الاقتصادي الدولي، ونظراً للتطور الذي طرأ عليها منذ عام ١٩٩٥، ظهرت العديد من التعريفات للتجارة الإلكترونية كل منها تنظر من منظور زاوية مختلفة. التجارة الإلكترونية هي الترجمة الحرافية لمصطلح Electronic Commerce الذي يتكون من مقطعين:  
الأول: التجارة Commerce وهو تعبر عن نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات في الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة.  
أما الثاني: الإلكتروني Electronic فيقصد به أداء النشاط التجاري بالوسائل الإلكترونية وبعد الانترنيت والاكستراينت من أهم هذه الوسائل والأساليب.  
ولإعطاء فكرة واضحة عن مفهوم التجارة الإلكترونية نستعرض أهم التعريفات في هذا المجال:

- فقد عرف البنك الدولي World Bank التجارة الإلكترونية بأنها (استخدام شبكة الحاسبة في تسهيل المعاملات ويتضمن ذلك الإنتاج، التوزيع، البيع، الإعلان عن السلع والخدمات في السوق) ([www.worldbank.org/public](http://www.worldbank.org/public)) .
- أما الموسوعة البريطانية BRITINICA فقد عرفت التجارة الإلكترونية بأنها (علاقات العمل العالمية وبيع المعلومات والخدمات والسلع بواسطة شبكة الكمبيوتر والاتصالات) [www.Britinica.com](http://www.Britinica.com).
- ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organization of Economic Coopereate OECD and Development عرفت التجارة الإلكترونية بأنها (كل أشكال التعاملات بين الأنشطة الاقتصادية سواء كانت مؤسسات أم أفراد والتي تعتمد على البيانات الرقمية في العمليات والتحويلات سواء بشكل صوري أو صوتي أو وثائق) ([www.oecd.org](http://www.oecd.org)).
- في حين عرف الاتحاد الأوروبي European United (إجراء الأعمال التجارية إلكترونيا) ([www.EU.org](http://www.EU.org))
- كما أكدت منظمة التجارة العالمية World Trade Organization أن المقصود بالتجارة الإلكترونية هو إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع أو توصيل أية سلعة أو خدمة بالوسائل الإلكترونية .

### أثر التجارة الإلكترونية في تدفق رأس المال الأجنبي

تعد التجارة الإلكترونية القوة المحركة الجديدة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين نظراً لما يتيحه لها هذا الدور من تعزيز للإنتاجية وتسهيل وتنسيق التوزيع وتتجديد هيكلية الشركات، إن ما يجعل التجارة الإلكترونية ظاهرة غير تقليدية جانب السرعة العالمية فيها والذين لا يقتصر تأثيرها على موقع الأسواق التقليدية، وإنما يسهل أيضاً استحداث مواقع أسواق جديدة بما تحدثه التجارة الإلكترونية من زيادة الفعالية وخفض التكاليف للصفقات التجارية، وتكون محصلة ذلك زيادة كفاءة استخدام الموارد، كذلك يؤدي انتشار التجارة الإلكترونية إلى تقليل الاحتكاك الاقتصادي في موقع السوق؛ لأن الأعمال لم تعد مقيدة بالحيز الجغرافي أو بالحجم، في حين لم يعد المستهلكون مقيدين بالتوافر المحلي للمنتجات. ولقد أتاح الانتشار

الواسع للتقنية والتحرير الاقتصادي للمصنعين إمكانية تغيير موقع العمليات والإنتاج على نطاق عالمي من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة وتصنيع المنتجات على وفق احتياجات العملاء، فضلاً عن ذلك أتيحت الفرصة للصناعات الصغيرة لأن تشارك في السوق العالمية على قدم المساواة مع الصناعات الكبيرة، وان تكون لها حرية الوصول إلى المستهلكين على نطاق العالم بأكمله (أيهاب الدسوقي، ٢٠٠٠، ٤٤).. وبما أن التجارة الإلكترونية تعتمد كلياً على شبكة المعلومات، فإن نموها وتطورها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار استخدام الشبكة العالمية وإمكانية الوصول إليها. إذ تقوم التجارة الإلكترونية على الاستفادة من ثورة الاتصالات والمعلومات وشبكة الانترنت من خلال التبادل الإلكتروني للمعلومات والبيانات. ويمكن تسمية التجارة الإلكترونية بأنها عولمة التجارة بين دول العالم كافة عبر إلغاء حاجزي الزمان والمكان.

إن منظومة الشبكة العالمية ل نقاط التجارة التي بدأت انطلاقها في عام ١٩٩٤ بعد نجاح المرحلة الأولى في عام ١٩٩٢ برعاية (الإنكاد) قامت بربط ١٤٤ نقطة تجارية في ١١٧ دولة، وكل تلك النقاط أقيمت بهدف تكوين ملتقى لمزودي الخدمات الخاصة بالمعاملات التجارية مثل الجمارك وهيئات التجارة العالمية والنقل والمصارف وجهات الشحن وشركات التأمين. تعمل هذه المجموعة على تبادل المعلومات من أجل تفعيل آليات التجارة الإلكترونية والبحث في كل القضايا الإجرائية وتبادل المعلومات في السوق المالية العالمية الإلكترونية. ونظراً لما يصاحب تسارع خطوات التجارة الإلكترونية في العالم، يلاحظ أن البرلمان الألماني أقر قانوناً يتيح اعتماد (التوقيع الإلكتروني) عبر بطاقة تحمل شريحة إلكترونية، وبموجب هذا القانون ستحظى التوقيع الإلكترونية في ألمانيا بالوضع القانوني نفسه الذي يحظى به التوقيع على الورق. وقد أقر مجلس النواب الأمريكي أيضاً مشروع قانون يجيز الاعتراف بالصلاحيات القانونية للتوقيع الإلكتروني، وفي سنغافورة سنت الحكومة تشيريات وقوانين للتجارة الإلكترونية من ضمنها الإجراءات الضريبية وقضايا التعاملات الإلكترونية (عرب، ٢٠٠٢، ٣).

وللوضيح اثر التجارة الإلكترونية لا بد من التأثير على بعض المعاملات التي تجري من خلال التجارة الإلكترونية، على سبيل المثال إذا أراد مشتر شراء سلعة ما من شركة معينة فإنه يقوم باستكمال نموذج الشراء بعد اختيار المنتج الذي يريده. ويتضمن هذا النموذج رقم البطاقة الائتمانية الخاصة به وقيمة المشتريات، ومن خلال إجراء بعض الخطوات عن طريق الكمبيوتر تنتقل الاستماراة إلى كمبيوتر البنك الذي يتعامل معه المشتري ويقوم البنك بالتأكد من رصيد المشتري وإذا كان يسمح بدفع ثمن السلعة التي اشتراها، يتم إبلاغ المتجر بذلك وتم عملية الشراء؛ إذ يخصم الكمبيوتر قيمة السلعة من حساب المشتري ويضيفها إلى حساب الشركة. كذلك يمكن أن تتم المعاملات في التجارة الإلكترونية عن طريق ما يعرف بالفقد الإلكترونية، التي يكون مصدرها في معظم الأحيان البنك الذي يمتلك بنية تحتية إلكترونية تمكن من إصدار نقود إلكترونية لعملائه لاستخدامها على شبكة الانترنت أو يتم حفظها في البطاقات الذكية Smart Card، وهناك أيضاً ما يعرف بالشبكات الإلكترونية Electronic Checks وهي شبكات تجري باستخدام الكمبيوتر وتأخذ المسار نفسه الذي يأخذها الشيك الرقمي، وبعد القطاع المصرفي أكثر القطاعات

المؤهلة والقابلة للتكييف مع التطورات التكنولوجية الحديثة؛ بسبب مرونة هذا القطاع وكونه يمثل حلقة الوصل والمحول الرئيس لمختلف الأنشطة الاقتصادية وتقوم الكثير من البنوك بتقديم خدمة مصرافية جديدة بإصدار بطاقات (فيزا) خاصة بالإنترنت؛ لتشجيع عملائها على الدخول في عالم التجارة الإلكترونية إذ تقدم هذه البطاقات خدمة مصرافية عالمية، وتشمل إطلاع العميل على الحسابات الجارية الخاصة به وإمكانية التحويل بين الحسابات الجارية، والوقوف على آخر أسعار العملات والاتصال بالبنك عن طريق البريد الإلكتروني للاستفسار عن خدمات الشبكة التي يقدمها. وهذا يساعد على نقل الأموال بين المصارف والبورصات، إذ أن أسعار الأسهم والسنادات تكون متوافرة. وهذا يساعد على تنويع الاستثمار المحفظي وانتقالها بين الدول كما تتيح التجارة الإلكترونية للشركات عدداً من المزايا في مجال التمويل تمكن الشركات من أن تستخدم شبكة الانترنت لكي تحدد مقدمي هذه الخدمات كما يمكنها تبادل المعلومات بشأن الصفقات (عبدالخالق، ٢٠٠٢، ٨).

### المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تدفق رأس المال الأجنبي

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في تدفق رأس المال الأجنبي (باستثناء التجارة الإلكترونية) إلى العوامل الرئيسية الآتية:

- متغيرات قابلة لقياس الكمي وسعر الصرف، وحجم الصادرات، ومعدل التضخم الناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً التطورات التكنولوجية .

- متغيرات غير قابلة لقياس الكمي: مثل الاستقرار السياسي، مدى التقدم الحضاري ودرجة التحرر الاقتصادي.

#### ١. المتغيرات الكمية

تشمل متغيرات الاقتصاد الكلي الآتي:

١. سعر الصرف **Exchange Rate**: إن زيادة انفتاح الاقتصادات المختلفة يؤدي إلى تغيرات في أسعار صرف العملات المختلفة. وهذا يؤدي إلى تحركات رؤوس الأموال وزيادة توجيه المستثمرين نحو الأسواق المالية الدولية. إما لغرض المضاربة لكسب أرباح كبيرة، وإما لغرض التغطية والتحوط من مخاطر عدم الاستقرار، فقد يتنازل المستثمر عن عملته مقابل عملة أخرى أكثر استقراراً، أو قد يتجه نحو سوق الأوراق المالية لاقتناء ما يعادلها من أسهم وسنادات، رغبة في تنويع محفظته المالية. والشركات عبر الوطنية تتفاعل عكسياً مع سعر الصرف، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات. فضلاً عن إن تغير سعر الصرف يؤدي إلى تزايد أو انخفاض التجارة بين الدول وفي دراسة Caves عام ١٩٩٦ توصل إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي وال حقيقي وتدفق رأس المال الأجنبي إلى أمريكا،(Caves R.1996, 40).

٢. حجم الصادرات **Export**: تمثل الصادرات مجموع قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج. وهناك علاقة طرديّة بين حجم الصادرات وتدفق رأس المال الأجنبي؛ لأن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة تدفق رأس المال إلى داخل البلد، ولا سيما إن التعاملات الخارجية لأي قطر يتم بالعملات الأجنبية المهمة

وبالعكس في حالة الاستيراد، فزيادة الاستيراد يؤدي إلى تدفق رأس المال إلى الخارج (Jomo K.Sk, 2001, 22).

**٣. معدل التضخم Inflation Rate :** التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة. وهناك عدة مؤشرات للتضخم، وهناك الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار المنتج ومخض الناتج القومي الإجمالي. ولمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، ومن ثم حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تعنى بها الشركات الأجنبية. إن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى فساد المناخ الاستثماري، كما إن المعدلات العالية للتضخم، التي تتجاوز ٣٠٪ أو ١٠٠٪ سنوياً تشوّه النمط الاستثماري، ويدخل الاستثمار منطقة الخطر سواء كان للاستثمارات المحلية أو الأجنبية، ويعد التضخم مؤشراً على ضعف الاقتصاد. وهناك علاقة سلبية Inverse Relationship بين معدل التضخم وتدفق رأس المال الأجنبي. وتبين دراسات أخرى أن الدول التي تتمكن من تقييد التضخم من ان تجاوز معدلات تزيد عن ٢٠٪ تحقق نجاحاً ملحوظاً في جذب الاستثمار الأجنبي. (صقر، ٢٠٠١، ٥٣).

#### ٤. الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product

بعد الناتج المحلي محدوداً أساسياً للشركات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة وتلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير الكثير من الشركات المحلية والأجنبية لاستثمار أموالها. وقد أسفرت الدراسات التطبيقية عن وجود علاقة موجبة Positive Relationship بين الناتج المحلي الإجمالي، وتدفق رأس المال الأجنبي. وفي دراسة للانكتاد عن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي لـ ٤٢ دولة نامية تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمحدد لجذب رأس المال الأجنبي (Unctad, 1998, 135-140).

### ثانياً: الجانب التطبيقي

سعياً إلى اختبار فرضية البحث تم إجراء دراسة تطبيقية لعينة مختارة على وفق التصنيف الصناعي وكما يأتي:

- اليابان تمثل مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى.

- سنغافورة تمثل مجموعة الدول الصناعية.

- كوريا الجنوبية تمثل مجموعة الدول شبه الصناعية.

- ماليزيا تمثل مجموعة الدول التي في طريقها إلى التصنيع

#### بناء نماذج الاقتصاد القياسي

تشكل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على وفق أسس سببية؛ إذ تمارس هذه المتغيرات تأثيرات بعضها في البعض الآخر، مما يجعل بعضها وتحت ظروف معينة سبباً في حدوث ظاهرة أخرى تسمى نتيجة، وعليه فإن فهم هذه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية له أهمية كبيرة في التوصل إلى استخدام السليم للأدوات الإحصائية والرياضية، ويشير النموذج الاقتصادي إلى مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغة رياضية تسمى المعادلة (أو مجموعة معادلات)،

والتي تشرح سلوكية أو آلية هذه العلاقات التي تبين عمل قطاع معين أو عمل الاقتصاد.

ومنهجياً تسعى هذه الدراسة إلى استخدام العمل التجريبي؛ لإثبات فرضية الدراسة والمتمثلة بأن تدفق رأس المال الأجنبي، والذي يمثل المتغير المعتمد أو المستجيب يتأثر وبمعنى إحصائية بعدد من المتغيرات المفسرة والمتمثلة بالتجارة الإلكترونية والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وال الصادرات والتضخم والزمن بوصفها متغيرات مستقلة. وتم استخدام طريقة المربعات الاعتيادية OLS للحصول على قيم معاملات العلاقات الاقتصادية، وعلى الرغم من أن النظرية لا تكفي وحدتها لتحقيق الغايات، إلا أن هذا لا يعني أنها غير ضرورية فهي توفر افتراضات محدودة واستنتاجات منطقية عن الواقع، إلا أن هذه الاستنتاجات تبقى مجرد تنتظير لا يمكن قبوله إلا بعد اختبار هذه النظرية ومواجهتها بالواقع (إبراهيم، أمين، ٢٠٠١، ٢١)، من هذه النقطة كان لابد من البحث القياسي، الذي من خلاله يتم التعبير عن النظرية بشكل نموذج قياسي، ومنهجية البحث فيها تم بعدة مراحل، المرحلة الأولى تتمثل بتوصيف النموذج ومن ثم تقدير واختبار قيم معاملات النماذج الخاصة بتدفق رأس المال الأجنبي لدول العينة، ومن ثم تحليل النتائج. وشملت مرحلة التوصيف تحديد العلاقة بين تدفق رأس المال الأجنبي بوصفه متغيراً معتمداً والتجارة الإلكترونية، والناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الصادرات والتضخم والزمن بوصفها متغيرات مفسرة وذلك بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية. وأهم ما يتعلق في هذه المرحلة هو تحديد متغيرات النموذج الداخلية والخارجية فضلاً عن توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة (والتي تتضمن المتغيرات المنتظمة والمتغيرات غير المنتظمة والمتغير المستجيب وكما يأتي):

$$CF = b_0 + b_1 GDP + b_2 EX + b_3 EXPORT + b_5 INFLATION + b_6 T + b_7 EC + U_i$$

إذ أن

متغير مستجيب =  $CF$  تدفق رأس المال الأجنبي

الناتج المحلي الإجمالي =  $GDP$  سعر الصرف  $= EX$ ، الصادرات =  $EXPORT$   
التضخم =  $Inflation$ ، التجارة الإلكترونية =  $EC$ . الحد المطلق =  $B0$ ، المعلمات

المطلوب تقديرها =  $Bi$ ، المتغيرات العشوائية =  $Ui$  ، ( $i=1,2,3,\dots$ )

وقد اختيرت دول العينة وفق الأسس الآتية:

١. أن تكون الدول المختارة من الدول الآسيوية

٢. اعتماد التصنيف الصناعي الدولي في تحديد الدول ضمن كل مجموعة، وهذا التصنيف يقسم جميع دول العالم إلى عدة مجتمعات، وقد تم اعتماد البيانات بشكل سلسل زمنية غطت المدة (١٩٧٠-٢٠٠٢) ولجميع الدول.

## ٢. تقدير النماذج القياسية الخاصة باليابان وتحليل نتائجها

قدرت النماذج الخاصة باليابان بالصيغة الخطية، وبالشكل الآتي:

الاول : بدون تجارة إلكترونية ، الثاني: مع التجارة الإلكترونية وللصيغة الأولى تم اختيار المعادلة المكونة من متغير الصادرات، وسعر الصرف وكما يأتي:

$$CAPITAL FLOWS = 24810 + 0.126 EXPORT - 80.0 EX \quad .... (1)$$

$$t \quad (2.30) \quad (6.63) \quad (-2.28)$$

$$R-Sq = 94.7\% \quad R-Sq(adj) = 94.3\% \quad F=268.13$$

$$\text{Durbin-Watson statistic} = 1.03$$

ولتتأكد من دقة النموذج إجريت عدة اختبارات وبمستوى معنوية ٥٪٠ ودرجة حرية ٣٠ فأعطيت الاختبارات...؟

أما الصيغة الثانية للنموذج المقدر لليابان، التي تضم التجارة الإلكترونية فقد تم اختيار المعادلة المكونة من الصادرات وسعر الصرف والتجارة الإلكترونية وبالصيغة الخطية الآتية:

$$CF = 31278 + 0.111 EXPORT - 99.3 EX + 0.0549 EC \quad \dots \quad (2)$$

$$t \quad (2.95) \quad (5.73) \quad (-2.89) \quad (2.16)$$

$$R-Sq = 95.4\% \quad R-Sq(adj) = 95.0\% \quad F=202.10$$

$$\text{Durbin-Watson statistic} = 1.30$$

**٣. تقدير النماذج الاقتصادية القياسية وتحليلها لاقتصاد سنغافورة**  
تم تقدير صيغة الأولى (بدون تجارة الكترونية)، واختيرت المعادلة المكونة من متغير الصادرات وسعر الصرف وبالشكل الآتي:

$$C7 = 13.3 + 1.56 Ex + 0.022 GDP \quad \dots \quad (3)$$

$$t \quad (18.76) \quad (+8.41) \quad (6.78)$$

$$R-Sq = 92.1\% \quad R-Sq(adj) = 91.3\% \quad F=67.23$$

$$\text{Durbin-Watson statistic} = 1.65$$

أما الصيغة الثانية، التي تضم التجارة الإلكترونية فقد تم اختيار المعادلة المكونة من الصادرات وسعر الصرف والتجارة الإلكترونية وبالصيغة الخطية الآتية:

$$CF = -3872 + 0.84 EX + 0.0424 GDP + 0.069EC \quad \dots \quad (4)$$

$$t \quad (-4.58) \quad (5.67) \quad (14.22) \quad (5.82)$$

$$S = 351.2 \quad R-Sq = 91.6\% \quad R-Sq(adj) = 90.5\% \quad F=66.77$$

$$\text{Durbin-Watson statistic} = 1.89$$

**٤. تقدير النماذج القياسية الخاصة بكوريا الجنوبية وتحليل نتائجها**  
تم تقدير النماذج الخاصة بكوريا الجنوبية بالصيغة الخطية، وكما يأتي:  
الأول : بدون تجارة إلكترونية ، الثاني: مع التجارة الإلكترونية اختيرت المعادلة المكونة من متغير الصادرات، وسعر الصرف وعلى النحو الآتي:

$$CF = 7980 + 0.283 EXPORT - 13.2 EX \quad \dots \quad (5)$$

$$t \quad (4.02) \quad (13.75) \quad -(3.60)$$

$$S = 3433 \quad R-Sq = 93.3\% \quad R-Sq(adj) = 92.9\% \quad F=209.94$$

$$\text{Durbin-Watson statistic} = 1.95$$

أما الصيغة الثانية والتي تضم التجارة الإلكترونية، فقد تم اختيار المعادلة المكونة من الصادرات وسعر الصرف والتجارة الإلكترونية وبالصيغة الخطية، وبالشكل الآتي:

$$CF = 8962 + 0.255 EXPORT - 13.5 EX. + 0.378 EC \quad \dots \quad (6)$$

$$t \quad (5.28) \quad (13.44) \quad -(4.37) \quad (3.64)$$

$$S = 2894 \quad R-Sq = 95.4\% \quad R-Sq(adj) = 94.9\% \quad F=201.35$$

$$\text{Durbin-Watson statistic} = 1.28$$

**٥. تقدير النماذج الاقتصادية القياسية وتحليلها لاقتصاد ماليزيا**

قدرت الصيغة الاولى (بدون تجارة الكترونية)، إذ تم اختيار المعادلة المكونة من متغير الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ومتغير الزمن، وكما يأتي:

$$CF = -1597 + 0.0995 GDP - 0.132 EXPORT + 402 Ti \quad \dots \dots \quad (7)$$

$t = (-2.62) \quad (3.15) \quad (-4.67) \quad (5.73)$

R-Sq = 86.5% R-Sq(adj) = 85.1% F = 61.92

Durbin-Watson statistic = 1.03

أما الصيغة الثانية التي تضم التجارة الالكترونية، فقد تم اختيار المعادلة المكونة من التضخم الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الالكترونية وبالصيغة الخطية الآتية:

$$CF = -3396 + 72.1 Inflation + 0.0666 GDP - 1.64 EC \quad \dots \dots \quad (8)$$

$t = (3.78) \quad (5.53) \quad (5.12) \quad (-7.04)$

S = 1280 R-Sq = 87.1% R-Sq(adj) = 85.8% F=65.22

Durbin-Watson statistic = 1.33

### تحليل النماذج القياسية

يتضح من النماذج السابقة أن

- اليابان والتي غطت النموذج ٢-١، إذ يتبيّن من النموذج ١ وجود علاقة طردية بين الصادرات وتدفق رأس المال الأجنبي بمعامل تأثير قدره ١٢٦٪ . مما يعني إن التوسيع في حجم الصادرات بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انجداب رأس المال الأجنبي بمقدار ١٢٦٪ .

أما سعر الصرف فقد أعطى تأثيراً عكسيّاً بمقدار ٨٠٪ ، مما يعني ان تخفيض سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في تدفق رأس المال الى اليابان بمقدار ٨٠ وحدة.

كما أعطت الاختبارات الإحصائية معنوية إحصائية على مستوى المتغير الواحد من خلال اختبار  $t$  ، وكذلك على مستوى النموذج كلّه، من خلال استخدام اختبار  $F$ ، أما القوة التفسيرية للنموذج فكانت ٩٤٪ .٤، مما يعني أن ٩٤٪ من التغييرات الحاصلة في تدفق رأس المال الأجنبي هو بسبب التغييرات الحاصلة في الصادرات وسعر الصرف، كما اجتاز النموذج المقدّر اختبارات القياسية.

- مع التجارة الالكترونية: يتضح من النموذج ٢ إن هناك تأثيراً ايجابياً للتجارة الالكترونية في جذب رأس المال الأجنبي وبمعامل تأثير مقداره ٥٤٪ .٩، كما أشار النموذج إلى ارتفاع القدرة التفسيرية بعد إدخال متغير التجارة الالكترونية، وهو ما يوضحه معامل R2 للنموذج ٢ مقارنة بنموذج ١.

أما نماذج سنغافورة فكانت:

- بدون تجارة الكترونية

أوضح النموذج ٣ أن هناك علاقة طردية بين كل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي مع تدفقات رأس المال الأجنبي وبمعامل تأثير مقداره ١.٥٦٪ و ٠.٢٢٪ على التوالي.

- مع التجارة الالكترونية: النموذج ٤ أوضح التأثير الايجابي لكل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك هناك تأثير معنوي موجب

## للتجارة الالكترونية على تدفق رأس المال الأجنبي وبمعامل تأثير مقداره .٠٦٩

**وأوضحت النماذج القياسية الخاصة بكوريا الجنوبية ما يأْتِي:**

- النموذج ٥ بين أن هناك علاقة طردية بين الصادرات وتدفق رأس المال الأجنبي وبمعامل تأثير مقداره .٢٨٣ .٠ .٠ وعلاقة عكسية بين سعر الصرف وتدفق رأس المال الأجنبي بمعامل تأثير مقداره ١٣٢- .
- النموذج ٦ بعد إدخال التجارة الالكترونية في النموذج فقد أعطى هذا المتغير تأثيراً معنوياً وبمعامل تأثير مقداره ٣٧٨ .٠ .٠ مما يعني أن التوسيع في التجارة الالكترونية بمقدار وحدة واحدة أدى إلى جذب رأس المال الأجنبي بمقدار ٣٧٨ .٠ .٠ كما أشار النموذج إلى ارتفاع القدرة التفسيرية بعد إدخال متغير التجارة الالكترونية من ٩٣ % إلى ٩٥.٤ % .

**وفي النماذج القياسية الخاصة بمالزيا كانت النتائج بالشكل الآتي:**

- النموذج ٧ بدون تجارة الكترونية أوضح إن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفق رأس المال الأجنبي بمعامل تأثير مقداره .١ .٠ وعلاقة معنوية سالبة بين الصادرات وتدفق رأس المال الأجنبي بمعامل مقداره ١٣٢ .٠ .٠ وعلاقة طردية بين متغير الزمن وتدفق رأس المال الأجنبي بمعامل تأثير مقداره ٨٦.٥ .
- النموذج ٨ والذي تضمن اضافة التجارة الالكترونية فقد أعطى هذا المتغير علاقة سالبة بمعامل تأثير مقداره -١.٦٤ .١ وارتفعت القدرة التفسيرية للنموذج إلى ٨٧.١ % بعد اضافة متغير التجارة الالكترونية.

### الاستنتاجات

١. أثبتت الدراسة في نماذج اليابان (الذي لا يتضمن التجارة الالكترونية) أن متغير الصادرات وسعر الصرف، كان له تأثير معنوي على تدفق رأس المال. وقد أوضح النموذج الثاني (الذي يتضمن التجارة الالكترونية) أن متغير الصادرات وسعر الصرف والتجارة الالكترونية لها تأثير في تدفق رأس المال .
٢. كما أثبت البحث في نماذج سنغافورة (الذي لا يضم تجارة الكترونية) أن متغير سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي متغيراً له تأثير معنوي على تدفق رأس المال. وفي النموذج الثاني الذي (يتضمن إدخال التجارة الالكترونية) أوضح أن متغير سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والتجارة الالكترونية كان له تأثير في تدفق رأس المال.
٣. أما نماذج كوريا الجنوبية فقد أوضح النموذج الذي (لا يتضمن التجارة الالكترونية) أن متغير الصادرات وسعر الصرف ذو تأثير معنوي على تدفق رأس المال الأجنبي. أما النموذج (الذي يتضمن التجارة الالكترونية) فقد أوضح أن متغير الصادرات وسعر الصرف والتجارة الالكترونية كان له تأثير في تدفق رأس المال .
٤. وفي نماذج ماليزيا، أوضح الأول الذي (لا يتضمن التجارة الالكترونية) أن متغير الناتج المحلي الجمالي وسعر الصرف ذو تأثير على تدفق رأس المال الأجنبي. أما النموذج الذي يتضمن التجارة الالكترونية فقد أوضح أن متغير

التضخم والناتج المحلي الإجمالي والتجارة الالكترونية ذو تأثير على تدفق رأس المال الأجنبي.

٥. لقد أعطى متغير التجارة الالكترونية أعلى معدل تأثير في نموذج كوريا الجنوبية، إذ أعطى نسبة تأثير بمقدار ٣٨٪ وبالاتجاه الطردي.

### المقترحات

١. في ظل التطورات التكنولوجية المتتسعة، فإن تطوير الدول لشبكات الحاسبة (الانترنيت) وارتباطها بالعالم الخارجي يسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد على الحركة من خلال التجارة الإلكترونية؛ إذ إن مساحة الشركات والمؤسسات تتسع لتشمل العالم بأسره، فضلاً عن إلغاء المسافات بين الدول التي لم تعد مهمة، من هنا فالدول مدعوة لمواكبة هذه التطورات.

٢. ضرورة قيام الدول وبالاتفاق مع القطاع الخاص وبعد دراسات علمية بإنشاء أو تأسيس أو توسيع شركات عبر وطنية، لا تمارس نشاطها فقط من داخل الدولة، وإنما في الخارج أيضاً، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من هذه الشركات والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير. فضلاً عن إنشاء البورصات والأسواق النقدية على مستوى عالٍ من الشفافية يسهم في زيادة تدفقات رأس المال إلى دول العينة.

٣. لما كانت جميع الدول تتتسابق من أجل استئصال رأس المال الأجنبي سواء أكان المحفظي أو الاستثمار الأجنبي المباشر فإن من الضروري اعتماد الإدارات الاقتصادية للدول على المؤشرات الاقتصادية ذات البعد الكلي من اعتماد وإدارة الاقتصاد الوطني هذه التدفقات لدول عينة البحث.

٤. أن الاقتصاد العالمي يتوجه نحو الانفتاح الواسع في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، وهذا يطرح مجموعة من التحديات، أهمها عدم تمكن الدول من الاحتفاظ باقتصاديات مغلقة، لذا يتطلب من الدول إعادة تشكيل اقتصادياتها بالشكل الذي ينسجم مع هذه التطورات، وبالصورة التي تسهم في الاستفادة القصوى من النظام العالمي الجديد وتقليل آثارها السيئة إلى أدنى الحدود.

### المراجع

#### أولاً- المراجع باللغة العربية

١. إيهاب الدسوقي، الأبعاد الاقتصادية والمالية للتجارة الالكترونية مع إشارة لمصر، مجلة المدير العربي، العدد ١٤٩، كانون أول، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢. بسام إبراهيم وانمار أمين، الاقتصاد القياسي، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، ٢٠٠١.
٣. سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٢.
٤. سعيد عبد الخالق، التجارة الالكترونية وتنمية الاقتصاد الشبكي العربي، مجلة الحدة الاقتصادية، العدد ٢٤، السنة السابعة عشر، القاهرة، ٢٠٠٢.
٥. شربل بايز، فخ القروض الخارجية: صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، دار الطيبة، بيروت، ١٩٧٧.

٦. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠١.
٧. عبد المنعم السيد علي، ونزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
٨. عماد محمد، اندماج الأسواق العالمية أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
٩. عمر محمد صقر، العولمة والاستثمار الاجنبي المباشر، حالة دول شمال افريقيا، الدار الجامعية، بيروت، ٢٠٠١.
١٠. مازن حسن البasha، اثر التمويل الخارجي على التغيرات الهيكلية في الاردن، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠١.
١١. الهيئة العامة للمحاسبين والمدققين العرب المحاسبين، الاقتصاد، بموجب المنهج الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الانكتاد، عمان، ٢٠٠٠.
١٢. يونس عرب، التجارة الالكترونية : قانون الكمبيوتر، القسم الثاني، اتحاد المصارف العربية، عمان، ٢٠٠٠.

### **ثانياً- المراجع باللغة الإنكليزية**

1. IMF, World Economic Outlook, the Information Technology Revolution, Washington, 2001.
2. K Jomo , Growth After the Asian Crises, Unctad and Center for International Development Harverd University, 2001.
3. R Caves Multinational Enterprise and Economic Analysis ,2ed Cambridge, Survey , Cambridge University Press,1996.
4. Unctad , World Investment Report, New yourk and Geneva,1999.
5. [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)
6. [www.britinica.com](http://www.britinica.com)
7. [www.eu.org](http://www.eu.org)
8. [www.oecd.org](http://www.oecd.org)

## **The Effect of Electronic Commerce and Some Economic Variables in Foreign Capital Flow, Selection Sample for Asia Countries by Industrial Classification**

### **ABSTRACT**

E-commerce is one of contemporary variables which appear in Economic life; It's directly effect in capital flow. The electronic trade off lead to facility of all kind of capital flow alike of foreign direct investment and foreign portfolio investment or others.

The competitive among south east to attract foreign capital flow becomes reality, this country introduce a lot of guarantee and privilege, in front of this evolution, the study try to discover the effect of E. commerce on the capital flow besides of the another variables such as GDP , exchange rate , inflation, foreign trade since 1970-2002.